

التي كانت قد انتقلت الى هناك اثر احداث ١٩٧٠ - ١٩٧١ في الاردن، الى الانتقال مرة اخرى الى لبنان، هربا من الضغوط التي تعرضت لها. ومنذ ان دخلت قوات حافظ الاسد الى لبنان، في صيف العام ١٩٧٦، وحتى زهاب السادات في زيارته الشهيرة الى القدس، كان همها الرئيسي منصبا على كيفية تأمين السيطرة على الفلسطينيين هناك وتحجيمهم واحتوائهم. ولم تتوقف هذه المحاولات بعد ذلك، وان لبست طابعا آخر، انتهى مرحليا بوقوف تلك القوات موقفا «استراتيجيا» متفرجا على الغزو الاسرائيلي للبنان، ثم على حصار بيروت في صيف ١٩٨٢، بل ان الادهى من ذلك ان تتطور الامور الى اسوأ، فتقوم سوريا بدعم وتغذية مجموعة المنشقين عن «فتح» في محاولة لتنظيم انقلاب «تصحيحي» في منظمة التحرير الفلسطينية؛ ثم لا تتورع، بعد فشل تلك المحاولة، عن المشاركة في حصار بري سوريا وبحري اسرائيلي «استراتيجي» مشترك ضد القوات الفلسطينية في طرابلس مع اواخر سنة ١٩٨٢، وهو الحصار الذي انتهى باجلاء تلك القوات عن المدينة.

اننا لسنا من كبار «المعجبين» ومبهوري الانظار بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا بنظام «الابوات - الرفاق - الاخوة» الذي يسيطر عليها، بتشعباته وممارساته الغربية احيانا، والذي يحتاج الى اصلاحات كثيرة. ولكن، على الرغم من ذلك، لا يبدو «النظام» الفلسطيني، الذي انشأته منظمة التحرير اسوأ بكثير من النظام البعثي التصحيحي المسيطر في دمشق، بل انه حتى يتفوق عليه في نواح عدة، ولكن هذا، على اهميته، ليس بيت القصيد هنا؛ اذ ان هناك شأنًا آخر اكثر خطورة. فالهم هو ان الشعب الفلسطيني قد تمكن في ظروف دولية وعربية واقليمية بالغة التعقيد، استنادا الى تأييد دولي واسع، وبعد تقديم تضحيات جمة، من انشاء كيان سياسي معترف به، هو منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ان كان قد «اختفى» من خريطة العالم، الجغرافية والسياسية. ولكن رغم ذلك، ورغم التضحيات الجسام التي بذلت في هذا السبيل، لم يتمكن هذا الشعب حتى الآن من استرجاع شيء يذكر من حقوقه الاساسية. والمصلحة «القومية»، قبل اي اعتبار آخر (ونقول «قومية» بالمفهوم البعثي) تقضي بمساعدته، بواسطة دعم منظمته، مهما كانت التحفظات البعثية المزعومة تجاهها، على ذلك. اما العكس فهو خطير للغاية، ويؤدي الى نتائج وخيمة، ليس بالنسبة للقضية الفلسطينية، بل للقضية العربية القومية عموما. فشطب منظمة التحرير الفلسطينية، مثلا، لن يؤدي الى قيام ممثل آخر للفلسطينيين بدلا منها، اي طائفو - بعثي مثلا، بل سيعيد القضية الفلسطينية برمتها الى ذلك الوضع من الضياع الذي ميزها خلال الخمسينات واولئ الستينات، وقد يؤدي الى تصفيتها النهائية. ولنا في الممارسات والمواقف الدولية منذ مطلع القرن خير عبرة. فبعد الحرب العالمية الاولى رفضت عصبة الامم، عنوة وعلى رؤوس الاشهاد، تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لفلسطين، وقررت اعتماد سياسة تتبنى اقامة وطن قومي لليهود فيها، رغم ان عددهم في البلد لم يكن يتجاوز آنذاك ٦ بالمئة، متجاهلة رغبات الاكثرية العربية الساحقة. وبعد الحرب العالمية الثانية، قررت الامم المحدة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها. ولما تعثرت محاولات اقامة الدولة العربية الموازية في البلد وضمت معظم اراضيها الى الدول العربية المجاورة، واختفت القضية الفلسطينية تدريجيا، لم يحرك احد ساكنا. وباعتقادنا انه لو ضربت منظمة التحرير الفلسطينية واختفت من الوجود لعاد الوضع الى ما كان عليه، وضاعت القضية الفلسطينية، وهذه المرة نهائيا، على ما يعنيه ذلك من ضرر للعرب ايضا، دون ان يسفر عبث البعث عن اية نتيجة، او يتمكن من تحقيق اي انجاز. بل